

مداخلة الدكتور نبيل سكر
في ورشة عمل
أسس استراتيجية التنمية الصناعية في سورية

3-4 كانون الثاني 2004
قاعة الأمويين - فندق الشام

الصناعة السورية من الانغلاق إلى الاندماج

الدكتور نبيل سكر*

مقدمة

بمناسبة إنعقاد المؤتمر الوطني للصناعة تقدم هذه المقالة نظرة شمولية لواقع الصناعة السورية ومقترحات شمولية أيضاً للنهوض بها، وموقعها في الاقتصاد الوطني.

المشكلة الصناعية:

تراجعت الصناعة في سوريا في العشرين سنة الماضية تراجعاً كبيراً ولم تعد محركاً رئيسياً للاقتصاد الوطني، وقد حل النفط محلها ليصبح هو والزراعة المحركين الرئيسيين للاقتصاد. وقد رسمت دراسات منظمة اليونيدو ووزارة الصناعة التي أعدت في السنة الماضية صورة قاتمة عن أداء وبنية قطاع الصناعات التحويلية في سورية، تتصف بتدني مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 7.5% فقط، مقارنة بدول المنطقة حيث تصل هذه المساهمة إلى 19% في تونس و17% في المغرب و15% في مصر و13% في الأردن و9% في كل من الجزائر والسعودية⁽¹⁾. وتأتي سورية حسب تقارير اليونيدو المشار إليها أعلاه " قدمت في تلك الورقة في المرتبة 75 من أصل 88 دولة في العالم بالنسبة للأداء الصناعي التنافسي، وفي المرتبة 56 من أصل 88 دولة بالنسبة لنصيب الفرد من القيمة المضافة في الصناعة، وفي المرتبة 69 من أصل 88 لجهة حصة الفرد من الصادرات الصناعية، وفي المرتبة 87 من أصل 88 لجهة حصة المنتجات متوسطة وعالية التقنية من إجمالي القيمة المضافة، وفي المرتبة 80 لجهة حصة هذه المنتجات من إجمالي الصادرات.

أما لماذا وصلت الصناعة التحويلية السورية إلى هذا المستوى المتدني فتحدد* ونعتقد نحن أن تلك الأسباب الرئيسية لذلك هي:

- غياب الاستراتيجية الصناعية.
- الغلو في اعتماد سياسة إحلال الواردات وإهمال سياسة تشجيع التصدير.
- الحماية الشديدة للصناعات القائمة.
- التركيز على الإنتاج دون التسويق خاصة بالنسبة للقطاع العام الصناعي.

* المدير التنفيذي للمكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار، والاقتصادي الرئيسي السابق في البنك الدولي في واشنطن
(1) منظمة ESCWA

- عدم توفر التمويل المصرفي للمشاريع الاستثمارية الصناعية.
- وإهمال تطوير التكنولوجيا وتنمية القدرات البشرية المحلية.
- هيمنة الدور الاجتماعي على الدور الاقتصادي في القطاع العام الصناعي.
- تحويل فوائض المؤسسات الصناعية العامة (بما فيها اهتلاكاتها) إلى موازنة الدولة العامة بدلاً من إعادة توظيفها في التجديد وفي الارتقاء التكنولوجي.
- الافتقار إلى المنافسة الداخلية في السوق المحلي بسبب الاحتكارات في القطاع العام وتعتيد الإستيراد.
- تحجيم دور القطاع الخاص خلال فترة السبعينات والثمانينات.

وفي النظر إلى المستقبل تواجه سوريا تحديات خارجية تتصف بنظام العولمة ومايضمته من تدفق حر للسلع والاستثمارات الخاصة بين الدول وسيطرة للشركات دولية النشاط وثورة في المعلومات والاتصالات وبروز مفهوم التنافسية الدولية. أما بالنسبة للتحديات الداخلية فهناك الهبوط النفطي الذي يسير باتجاه أن يجعل سوريا مستورداً صافياً للنفط ابتداءً من العام 2008 وتزايد معدلات البطالة نتيجة الزيادة السكانية من جهة والنمو الاقتصادي الضعيف من جهة أخرى ومعها دخول سورية في اندماجات اقتصادية إقليمية وما سترتب على هذه الاندماجات من تحديات للنسيج الصناعي السوري. هذه تحديات مهددة من جهة ولكن بعضها نضج وكذلك فرص استثمارية وتجارية لسوريا، وبعد ذلك تقدم لنا التقارير معالم استراتيجية للتطوير الصناعي في سورية تهدف، من حيث الجوهر، إلى زيادة معدلات النمو الصناعي والارتقاء بهيكل الصناعات التحويلية باتجاه النشاطات ذات التقنيات المتوسطة والرفيعة وتطوير هيكل الصادرات الصناعية بذات الاتجاه ورفع القدرة التنافسية للنشاطات الصناعية المختلفة.

الصناعة السورية ومتطلبات تطويرها:

أولاً-إن تراجع الصناعة وصعود قطاع النفط إلى مركز القيادة في الإقتصاد الوطني يشكل تهديداً رئيسياً للإقتصاد الوطني على المدى المتوسط، فالنفط ثروة ناضبة وقد بدأ إنتاجه بالهبوط السريع منذ ثلاث سنوات ويتوقع أن تصبح سورية مستورداً صافياً للنفط في أواخر هذا العقد. ثانياً، أن النفط الخام يوفر القطع الأجنبي والموارد الضريبية للدولة ولكنه لا يوفر فرصاً كبيرة للعمالة. والواقع أن

موردنا النفطية توفر حوالي 75% من موارد البلاد من القطع الأجنبي في الوقت الحاضر و50% من موارد الموازنة العامة للدولة، بينما تزداد البطالة في الاقتصاد الوطني مع تقلص دور الصناعة. وأخيراً فإن الاعتماد على النفط مرض يخلق نوعاً من الرخاء الكاذب، يؤدي إلى إهمال تداعيات الجسد الأخرى، وهذا ما فعله النفط في سورية، فنحن بدأنا الإصلاح الاقتصادي حين وقعت أزمة القطع الأجنبي في البلاد في عام 1986، فوسعنا دائرة عمل القطاع الخاص في مجالي الصناعة والتجارة لنستفيد من قدرات القطاع الخاص، وأكدنا على أهمية التصدير وحررنا بعض الأسعار ثم توّجنا خطواتنا الإصلاحية بالقانون رقم 10 لعام 1991. ولكن حين بدأت أموال النفط تدرّ علينا ملياري دولار من القطع الأجنبي بالسنة، وعادت دواليب القطاع العام في الصناعة إلى العمل بعد توفر القطع الأجنبي لها، توقفنا عن عملية الإصلاح، فلم نقوم بخطوات إصلاحية تذكر ما بين الأعوام 1992-2000، علماً بأن أزمة القطع الأجنبي التي هبطت علينا في العام 1986 كشفت مكامن الخلل الهيكلية في اقتصادنا الوطني بما فيه الخلل في القطاع الصناعي بدلاً من أن ننتظر إلى أن تتراكم التحديات الخارجية والداخلية من عولمة وشراكات اقتصادية إقليمية، ونضوب نفطي وبطالة متزايدة فنجد أنفسنا في سباق مع الزمن لنبحث عن حلول لإصلاح اقتصادنا وحلول لإنقاذ صناعاتنا التحويلية. بينما كان علينا الاستمرار بعملية الإصلاح الاقتصادي التي بدأت في أواخر السبعينات ونستفيد من أموال النفط لتمويل عملية الإصلاح.

ثانياً. أن بين أيدينا، في الحقيقة، مريضين وليس مريضاً واحداً. المريض الأول هو الصناعة التحويلية السورية والمريض الثاني هو الاقتصاد السوري. الصناعة السورية في أزمة وفي خطر. هي في أزمة لأن دورها في الاقتصاد الوطني يضمحل، كما ذكرنا، وهي لا تستطيع أن تنافس البضائع الأجنبية المصنعة، وهي في خطر لأن العالم من حولها يتغير وهي لا تتغير والحاضر الاقتصادي الذي تعيش فيه (الاقتصاد السوري) لا يتغير، وهي مهددة بشراكات اقتصادية إقليمية، عربية وأوروبية. والاقتصاد السوري كذلك في أزمة وفي خطر. هو في أزمة لأنه، ومنذ ثمان سنوات، لا يستطيع أن ينمو بمعدلات أعلى من 3% بالسنة، وتعيقه عن ذلك اختلالاته الهيكلية. وهو في خطر لأنه مهدد بنضوب النفط الذي يوفر له في الوقت الحاضر النسب التي ذكرناها من القطع الأجنبي ومن الأموال الضريبية. ومن الملاحظ أن التذني في الانتاج النفطي أن يبدأ فعله بنفس الوقت الذي تبدأ الرسوم الجمركية على البضائع الأوروبية المستوردة تتضاءل ويبدأ الإنتاج الوطني يتعرض للمنافسة وللضغوط الأوروبية الأشد في ظل إتفاقية الشراكة السورية الأوروبية المتوقعة.

ثالثاً- في ظل الصورة الإقتصادية والصناعية أعلاه يحتاج الإقتصاد السوري، فيما يحتاج، لقطاع الصناعة لكي ينفذه من الخطر الذي يهدده، ويحتاج قطاع الصناعة في الإقتصاد السوري بدوره لإقتصاد سوري معافى وللقطاعات الإقتصادية الأخرى حتى تدعمه في مسيرة نهضته.

رابعاً- وإن نجاح أي استراتيجية لإعادة هيكلية قطاع الصناعة ورسم طريق مستقبلها، مرتبط بنجاحات أخرى في مختلف جوانب الإقتصاد الوطني. ولا يمكن فصل " الإصلاح الصناعي" عن الإصلاح في كافة جوانب وقطاعات الإقتصاد الأخرى وأهم هذه الجوانب والقطاعات الأخرى هي:

- النهج الإقتصادي العام في البلاد: نظام توزيع الموارد وأدوار كل من القطاع العام والقطاع الخاص.

- الزراعة التي توفر المواد الأولية لبعض الصناعات.

- التجارة التي توفر المواد الأولية المستوردة والآلات والمعدات وتوفر الأسواق لمنتجات الصناعة.

- قطاع النفط والكهرباء اللذان يوفران الطاقة لقطاع الصناعة (وخاصة الكهرباء والوقود).

- المالية العامة للدولة فهي التي تفرض الضرائب على مؤسسات النشاط الصناعي، كما تفرض الضرائب على المدخلات المستوردة وعلى البضائع المنافسة للسلع المصنعة.

- أنظمة التعليم (التعليم الأساسي والمهني والجامعي) ونشاطات التدريب والتأهيل.

- أنظمة وتشريعات العمل ومستويات الأجور.

- قطاعي النقل ومن ضمنه: كفاءة النقل الداخلي ووسائل نقل كفاءة الموانئ وإجراءاته.

- قطاع الاتصالات ومن ضمنه سهولة وكلفة الاتصال مع العالم الخارجي.

- القطاع المصرفي وأنظمة الصرف ومدى حرية التعامل بالقطع الأجنبي وحرية انتقال العملات المحلية والأجنبية.

- الجهاز الإداري في الدولة وقدرته على رسم السياسات كما على تنفيذها واسلوب تعامله مع الصناعي ومع المواطن بشكل عام.

وبالنسبة لقطاع الصناعة فعليه أن يكون تنافسياً وإلا فلن يكون. لا يكفي أن نخفف الكلفة وأن نخفف الأعباء عليه من بيروقراطية وضرائب ورسوم غير مبررة على قطاع الصناعة أن يعتمد التقنيات الحديثة والمهارات البشرية العالية وأن يكون ابتكارياً متجدداً دائماً وأن يرفع من هيكل إنتاجه

وتصديره وأن يرتبط بحلقات التجارة العالمية حتى يعيش. ولكن يجب أن يكون هناك مناخاً استثمارياً جيداً وأن تتعاون معه استراتيجيات التنمية في القطاعات الاقتصادية الأخرى. مما تسير إلى ضرورة الإصلاح الاقتصادي الشامل وليس فقط إلى إعادة هيكلة الصناعة، على أن يكون هذا الإصلاح ضمن برنامج محدد (الإجراءات والخطوات)، لا مجموعة من الأهداف والتمنيات.

خامساً- في إعدادنا لاستراتيجية التنمية الصناعية في ظل العولمة، علينا تحديد موقعنا في حلقات الإنتاج العالمية لمختلف الصناعات التي لدينا، آخذين بعين الاعتبار قدراتنا المحلية من جهة والشراكات الاقتصادية الإقليمية العربية والأوروبية التي دخلنا إليها والتي سندخلها في المستقبل من جهة أخرى. كذلك علينا تحديد القطاعات الفرعية التي نستطيع النجاح فيها، في إطار المتغيرات الاقتصادية العالمية والشراكات الاقتصادية الجديدة.

سادساً- يتطلب تطوير الصناعة في سورية القيام بجهد كبير في مجال الارتقاء التكنولوجي وتطوير المهارات، ويتطلب منها في هذا المضمار كل من:

- إرساء مفهوم الإنتاجية في الصناعة القائم على الابتكار والتجديد.
- التحول إلى الفروع المولدة للقيمة المضافة الأكبر ضمن الصناعات التقليدية القائمة كصناعات النسيج وصناعات الغذاء.
- التحول إلى قطاعات اقتصادية جديدة ذات إنتاجية عالية كصناعات البرمجيات والصناعات الإلكترونية.
- اعتماد منشآتها الإنتاجية أساليب الإدارة الحديثة وإدخال ثقافة الجودة وكذلك نشاطات البحث والتطوير وربط وحدات الإنتاج في هذه المنشآت بمصادر التقنية والمعرفة الخارجية.
- تعزيز التعاون بين المنشآت الإنتاجية والجامعات ومراكز البحوث.
- اعتناق تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ونشر تطبيقاتها في مختلف الصناعات.
- إقامة الحاضنات التكنولوجية ومراكز الابتكار العلمية التي أصبح وجودها لا يقل أهمية عن إقامة المناطق الصناعية التقليدية.
- توفيق التعاون التقني بشكل خاص مع دول مثل الهند وماليزيا لها تجارب ناجحة في مجال الارتقاء التكنولوجي.

- وتطوير الكوادر البشرية، ومن ذلك إجراء تغيير جوهري في أنظمة التعليم والتدريب بغرض التركيز على التفكير والتحليل وتعزيز القدرة على الابتكار والتجديد وتطوير الكفاءات التقنية المطلوبة في سوق العمل.
- كما وأن التطوير التقني المطلوب وخاصة تكثيف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا ينمو إلا في ظل النظام المتصف بالحرية الاقتصادية وحرية الإبداع والابتكار وحرية انتقال المعلومات وسهولة الاتصال مع العالم. (فضلاً عن أن من شأن قيام قطاع خاص نشيط وديناميكي أن يوفر فرص عمل قادرة على استيعاب العمالة الفائضة الموجودة حالياً في مؤسسات القطاع العام الصناعي (القدرة بحوالي 35%)، بما يمكّن الأخيرة من التخلص من مشكلة العمالة الفائضة فيها ويمكّنها بنفس الوقت من رفع أجور العمالة لديها ورفع إنتاجيتها).

سابعاً. يفرض نظام العولمة على سورية وتفرض عليها شراكاتها التجارية العربية وشراكتها المرتقبة مع دول أوروبا الغربية (ومعها الدول الأوروبية الشرقية والوسطى)، أن تنتقل بصناعاتها التحويلية مرة واحدة من الانغلاق إلى الاندماج، وليس إلى مجرد الانفتاح. فاتفاقيات الشراكة مع أوروبا تفرض على سورية إزالة كافة قيودها الجمركية وغير الجمركية على السلع الأوروبية (بالتدرج) خلال اثني عشر سنة. ومن جهة ثانية فإن البقاء في السوق الصناعي العالمي يتطلب من الدول، كافة الدول، الانضمام على حلقات الإنتاج التسويقي العالمية والتي بسطت على معظمها (وللأسف) الشركات المتعددة الجنسيات، وما لم تقوم سورية بالانضمام إلى حلقات الإنتاج العالمية هذه، فستبقى صناعاتها معرضة للتهمة. ولكي تستطيع الصناعة السورية أن ترتبط بحلقات الإنتاج العالمية عليها أن تكون منافسة في حلقات الإنتاج هذه، وهذا يتطلب جهداً على صعيد كل من الإقتصاد الكلي وجهد على طريق قطاع الصناعة وجهد على طريق تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى المرتبطة بالصناعة. والمهمة شاملة وكبيرة وهي جزء من إصلاح إقتصادي شامل لا يمكن السير به بالأسلوب المتردد والبطيء.

ثامناً. يرتبط نجاح سورية في تطوير قطاع الصناعة فيها، في ظل المتغيرات العالمية وتحالفات سورية الاقتصادية الجديدة المشار إليها أعلاه، و في ظل حاجة صناعاتها للاندماج في حلقات الإنتاج العالمية، يرتبط، في اعتقادي، ارتباطاً مباشراً بانتقال سورية إلى نظام السوق فكرياً وعملاً، وإقرارها

بأولوية القطاع الخاص في العملية الإنتاجية إقراراً نهائياً لا رجوع عنه، وإعداد القطاع الخاص لتحمل هذا الدور الريادي. إن نظام السوق يحقق الكفاءة الإنتاجية (efficiency gain) من خلال توزيع أفضل للموارد، من نظام الأوامر الإدارية، والقطاع الخاص أكثر كفاءة في الإنتاج والتسويق والتعامل مع المتغيرات من القطاع العام. وفي غياب هذا الانتقال إلى نظام السوق بكل صراحة ووضوح وبسرعة، فإن الكلام عن الاستراتيجيات والحاضنات والتقنيات وغيرها هو كلام عبثي لن يؤدي بنا إلى تحقيق القفزات السريعة المطلوبة إلى الأمام. فالقطاع الخاص، هو الذي سيكون محور عملية الإنتاج في الصناعة في هذا الزمن المغرق في العولمة، تدعمه في ذلك الدولة. وسورية لا تستطيع أن تكون سوقاً حرة، وحرّة بالكامل، للسلع الأوروبية الغربية منها والشرقية بعد 12 سنة من الآن (كما تحدده اتفاقية الشراكة المرتقبة) دون أن تغير فكرها الاقتصادي بشكل واضح وتسرع بانتقالها إلى نظام السوق وإعطاءها القطاع الخاص الدور الريادي في العملية الإنتاجية. فكيف تحرر سورية اقتصادها خارجياً وبهذا القدر من التحرير، دون أن تحرره داخلياً؟ لابل إن التحرير الخارجي السريع المقبلة عليه سورية سيشكل تهديداً للصناعة السورية إذا لم يسبقه التحرير الداخلي العميق، والمتمثل بانتقال سورية الواضح والسريع إلى نظام السوق، والإسراع بإعادة هيكلة الصناعة السورية. ومن سينفذ إعادة هيكلة القطاع الصناعي إلا القطاع الخاص، ضمن الخطة التي تضعها الدولة.

تاسعاً- كذلك فإن سورية مدعوة لأن تطور صناعاتها وتحديثها، استعداداً للاندماج، من دون حماية أو حماية محدودة، بعدما وقعت اتفاقية الشراكة العربية في عام 1997 وتقترب الآن من توقيع اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية. وهذا على خلاف تجربة دول شرقي آسيا في مطلع نهضتها الصناعية في السبعينات، حيث تمتعت صناعاتها بحماية لفترة ما ثم أزيلت هذه الحماية. وهذا يتطلب من سورية جهداً كبيراً وسريعاً في مجال التحرير الداخلي وإجراء تعديلات جذرية في البيئة التشريعية والتنظيمية لاقتصادها الوطني بما فيه قوانين وأنظمة التجارة والعمل والضرائب وغيرها، وجهداً كبيراً كذلك في تحديث وتطوير قدرات مؤسساتها الصناعية ومؤسساتها الإنتاجية والخدمية الأخرى وقدراتها البشرية والتكنولوجية.

عاشراً- لا بد من أن يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً في رفق المدخرات والاستثمارات المحلية، ولكن يجب أن نُغيّر مفهومنا لما يجذب الاستثمار إلى الصناعة وخاصة الاستثمار الأجنبي

المباشر، فعناصر الموقع الجغرافي ورخص اليد العاملة والحوافز الضريبية والاستقرار السياسي هامة، ولكنها لم تعد كافية. و لا يفيدنا استمرار السعي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الترويج من خلال هذه المنطلقات، فالعناصر الهامة التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم هي: (1) البيئة التشريعية والتنظيمية، بما فيه قوانين وأنظمة الشركات والتجارة والعمل والضرائب وغيرها، والشفافية في تطبيقها (2) توفر اليد العاملة المدربة والكفوة (3) توفر المؤسسات المصرفية النشطة (4) حرية حركة الأموال (5) وسهولة الاتصال مع العالم الخارجي وغيرها. كذلك في سعينا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر علينا السعي لتوجيهه من خلال الحوافز (لا التعجيز) إلى القطاعات التي نعتبرها ذات أولوية في استراتيجيتنا للتنمية الصناعية.

أحدى عشر- بيتغى أن يكون التنافس والتكامل هما عنصرين أساسيين في تعامل الخاص مع العام في الصناعة ولا حاجة لتوسيع القطاع المشترك في الصناعة (من خلال إقامة مشاريع إنتاجية وخدمية مشتركة) فالمنافسة هي الأساس لرفع الإنتاجية وتخفيض الكلفة، ولا أدري لماذا نقم القطاع المشترك في الصناعة.

اثنا عشر- لاشك أن هناك قصور من قبل القطاع الخاص في الوقت الحاضر ويجب على أية استراتيجية صناعية أن يتضمن فصلاً عاجلاً حول كيفية رفع قدرات القطاع الخاص الانتاجية والإدارية والتسويقية وتشجيع إقامة المؤسسات المساندة لعمله وتحديد التغيير اللازم في البيئة التشريعية والتنظيمية التي تنظم أو تساعد عمله حتى يستطيع القطاع الخاص لعب الدور الرائد الجديد المنوط به.

فلنعط القطاع الخاص الأمان ولنوفر له البيئة اللازمة لعمله وسنجد القطاع الخاص مقدماً كما عرفناه في مرحلة سابقة. ولكن فلنضع خطة لرفع من إمكانيات وقدرات القطاع الخاص الإنتاجية والإدارية والتسويقية، وخطة توفير البيئة التشريعية والتنظيمية التي تنظم وتسهل عمله وإقامة الخدمات المساندة التي يحتاج إليها حتى يلعب الدور الرائد في العملية الانتاجية.

ثلاثة عشر - وبالنسبة لإصلاح شركات القطاع العام الصناعي القائمة أقترح:

- تصفية الشركات الخاسرة وغير القابلة للإصلاح فوراً وعدم إضاعة الوقت في البحث عن "صيغة من صيغ الاستثمار مع القطاع الخاص ورأس المال العربي" بالنسبة لهذه الشركات (كما تقول وزارة الصناعة)، فقد يستغرق هذا البحث سنوات مع حظ قليل من النجاح. المهم وقف النزيف الذي تسببه هذه الشركات للمال العام فوراً والإعداد للتعامل مع تبعات تصفية هذه الشركات.
- الإعداد للتخلص من شركات أقلام الحبر الجاف والكبريت والكونسروة ورب البندورة والبيرة والنببذ وأمثالها في القطاع العام سواء كانت خاسرة أو رابحة لعدم وجود أي تبرير لوجودها في القطاع العام (بعدما أعدنا الاعتبار لدور القطاع الخاص). و لا بد من التذكير بأننا مقدمين على شراكة تجارية أوروبية سورية خلال سنوات قليلة، وما هو رابح من شركات القطاع العام (والخاص) اليوم قد يصبح خاسراً بعد رفع الحماية عنه.
- تحويل شركات القطاع العام الصناعي إلى شركات تجارية تعمل بألية عمل جديدة تتصف بالاستقلالية الحقيقية في قرارات الإنتاج والاستثمار والتوظيف والتسعير والتعاقد، بعيداً عن الجهات الوصائية، وإتاحة الفرصة لهذه الشركات للتنافس فيما بينها ومع شركات القطاع الخاص. إن استمرار عمل القطاع العام بالآلية الحالية في ظل تزايد دور القطاع الخاص سيعرّض القطاع العام لمزيد من المنافسة وسيتسبب في المزيد من هدر المال العام.
- ربط هذه الشركات بوزارة المالية ارتباط المالك بملكه فقط وإقامة مديرية في وزارة المالية تتابع نتائج أعمال هذه الشركات دون التدخل في عملها الداخلي.
- عدم إضاعة الوقت بدمج الشركات، فالدمج يوحي بالتغيير ولكنه لا يجدي نفعاً إذا لم تتغير ألية عمل القطاع العام وتتم التعامل مع عمالته الفائزة وتدني أجوره.
- إلغاء المؤسسات العامة الصناعية وتحويل هذه المؤسسات إلى شركات استشارية أو ترويجية أو تصديرية في القطاع العام، فلا حاجة لوصاية هذه المؤسسات على شركات القطاع العام.
- اقتصار الإنفاق الاستثماري في شركات القطاع العام الصناعي القائمة على الاستبدال والتجديد، إلى أن يتم اعتماد ألية جديدة لعملها. وفي اعتقادي أن أي إنفاق استثماري كبير على إعادة الهيكلة التكنولوجية للقطاع العام الصناعي في الوقت الحاضر يدخل في خانة الهدر إذا تم قبل إعادة تنظيم هذا القطاع ووضع ألية جديدة لعمله. وأتمنى على وزارة الصناعة التنبه لهذا الأمر قبل أن تقدم على برنامجها الطموح لإعادة بناء هيكلية القطاع العام الصناعي القائم. فقد قرأنا في الصحف توجهاً لوزارة الصناعة كالتالي: "الشركات

الرابحة سنطور ربحيتها ونعزز عائدية عملها والشركات التي بحاجة لتحديث سئحثها وننقلها إلى حالة ربحية أكثر والشركات المتعثرة سنبحث لها عن صيغة من صيغ الاستثمار مع القطاع الخاص ورأس المال العربي". أئمنى على وزارة الصناعة إعادة النظر بهذا التوجه.

- إعداد برامج للتعامل مع العمالة الفائضة في القطاع العام وفي مقدمتها برامج التقاعد المبكر وبرامج التدريب والتأهيل. هذه مشكلة حقيقية لا بد من التعامل معها بجرأة، مع محاولة التخفيف من آثارها الاجتماعية، والواقع أن القطاع العام الصناعي لا يمكن أن يكون تنافسياً إذا لم يتخلص من عمالته الفائضة، (مما يمكنه بنفس الوقت إنتاجيته ورفع أجوره).

رابع عشر- لاجابة للقطاع المشترك في الصناعة إلا إذا دعت الضرورة.

خامس عشر- لا بد أن يكون للدولة أدواراً تدخلية، ولكن ليس في العملية الإنتاجية. وأئمنى أن يأتي اليوم الذي تتحول فيه وزارة الصناعة من وزارة غارقة في حل المشاكل الإنتاجية والإدارية للقطاع العام الصناعي إلى وزارة تلعب دوراً تدخلياً استراتيجياً في كل من:

- إعداد البيانات والمعلومات حول النشاط الصناعي في سورية.
- تطوير المهارات الصناعية وتطوير رأس المال البشري.
- تعزيز القدرات التكنولوجية والبشرية الصناعية السورية.
- تخفيف الأعباء على الصناعة.
- تعزيز المنافسة ومنع الاحتكار في الصناعة.
- توفير المعرفة وتسهيل وصول الصناعيين إليها.
- تعزيز نشاط البحث والتطوير لدى المؤسسات الإنتاجية.
- إقامة الحاضنات التكنولوجية وإقامة وتطوير المدن الصناعية.
- تعزيز استخدام أدوات وأنظمة الـ ICT من قبل الصناعيين.
- وتحديد فروع الصناعات وفرص الاستثمار الصناعي المتفئة مع استراتيجية التنمية الصناعية، ليهتدي بها كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.

وشكراً

د. نبيل سكر

nsukkar@scbdi.com